مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة: www.jaess.mans.edu.eg
متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

دراسة إقتصادية وإجتماعية لأهم الاثار السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) علي الاقتصاد المصري و القطاع الزراعي بمصر

فاطمة أحمد مصطفي البطح*

مدرس الاقتصاد الزراعي – جامعة بنها

الملخص

يشكل تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) مشكلة عالمية خطيرة ، فمنذ ديسمبر2019 والعالم بأكمله يعاني من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الجائحة لذلك كان من الضروري دراسة التأثيرات الاقتصادية لوباء كورونا المستجد علي الاقتصاد المصري وقطاعاته المختلفة. وتستهدف الدراسة تحليل أثار جائحة كورونا علي الاقتصاد المصري وقطاعاته المختلفة علي المدي الزمني القريب والبعيد .واشارت نتائج الدراسة الميدانية وبسؤال المبحوثين عن أهم الاثار الاقتصادية لفيروس كورونا التي تخص سلوكهم الانفاقي والاستهلاكي ،أتضح أن حوالي 78% منهم ازدادت معدلات النفقات الشهرية واستهلاكهم الشهري نتيجة الخوف من نقص السلع الغذائية ، فحوالي 89% منهم ازدادت معدلات انفاقهم علي شراء المطهرات والكمامات والمنظفات بينما 18% منهم لم تتأثر معدلات انفاقهم واستهلاكهم نتيجة محدودية الدخل،وحوالي 4% منهم قل استهلاكهم نتيجة فقدان عملهم، ويري حوالي 70% من المبحوثين أنخفاض في الدخل الفردي نتيجة الحظر الجزئي وقلة الحركة وعدم الاستقرار في العمل، ويري نحو 56% أنه يوجد زيادة في أسعار بعض السلع الغذائية وهناك بعض السلع غير موجودة بالسوق نتيجة نفاذ الكمية وقلة المعروض منها ، وأن حوالي 60% من مشتريات المستهلكين أصبحت عبر المواقع الالكترونية بنسبة 58 % من اجمالي المبحوثين، وذكر حوالي 70% من المبحوثين غير مستقريين بالعمل أو فقدوا عملهم اليومي نتيجة جائحة كورونا. ومن أثار الوباء مخاوف المستهلكين من عدم القدرة على الوصول إلى المتاجر وعدم الحصول علي متطلبات حياتهم اليومية، فازداد الطلب المفرط على السلع الغذائية والمطهرات والادوية. مما يؤدي إلى انخفاض في المخزون الشامل. وكانت الشركات المصنعة تعمل بأقل من طاقتها الكاملة في مصانعها لإتخاذ التدابير والإجراءات الصحية من تقليل التزاحم في أماكن العمل وتنفيذ تدابير التباعد الإجتماعي.

الكلمات الدالة : الأثار الاقتصادية – جائحة كورونا – الاثار الاجتماعية – السلوك الانفاقي للمستهلكين – الطلب علي السلع الغذائية- التدابير الاحترازية.

مقدمة

لقد وصل الوضع العالمي لتأثير فيروس كورونا إلى حالة غير مسبوقة في التاريخ الحديث؛ حيث أصبح أكبر تحدي أمام البشرية كلها ، وتحدي لسير عجلة الإنتاج حيث أثر على الاقتصاد العالمي. و تضررت الحكومات والشركات والأسر والأسواق المالية والقطاعات الاقتصادية بشدة من الاضطرابات الناجمة عن انتشار الفيروس. وانخفض أداء الأسواق المالية ومعظم القطاعات الاقتصادية الأخرى.

فمن المؤكد أن لن تعود البشرية إلى ما كانت عليه قبل ظهور هذا الفيروس، فسوف تتغير خريطة العالم سياسيا وعلميا واقتصاديا. وأصبح التحدي الآن هو كيفية الحفاظ على استمرارية الإنتاج، و في نفس الوقت الحفاظ على العاملين، وتحسين القدرة على الإنتاج والبقاء .

فمن المتوقع أن يؤدي الوباء إلى انخفاض النمو السنوي العالمي في عام 2020 إلى أقل من 2.5٪ ، ويتوقع أيضاً أن تصل مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى أدنى مستوياتها منذ الأزمة المالية العالمية 2008-2009 إذا استمر الوباء على مدار العام[i]. وقد أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية إن الحكومة خفضت توقعاتها لمعدل النمو الاقتصادي للعام المالي الحالي 2020 - 2019 إلى 2.4%، بدلًا من5.7% كما كان مستهدفاً قبل الأزمة .وتستدعي هذه الأزمة غير المسبوقة ضرو رة الإسراع بتقييم تداعيات تلك الأزمة على كافة المستويات الإنسانية والاقتصادية.

مشكلة الدراسة :

تعد أزمة كورونا من أخطر الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد المصري خلال الفترة الأخيرة ليس لتأثيرها علي الإنسان من الناحية الصحية فقط ولكن لإمتداد تأثيرها علي كافة القطاعات الاقتصادية الأخري حيث تم إغلاق العديد من القطاعات الهامة مثل قطاع الطيران والنقل الجوي حيث تشير الاحصائيات إلي أن خسائر الاقتصاد المصري قد تصل إلي نحو 105 مليار جنيه إضافة إلي انخفاض معدل النمو من الناتج إلينحو 4% عام 2019 /2020 بعد ماكان متوقع ان يصل إلي 5.8 % ، وتراجع حجم التجارة بين مصر والصين بنحو 20.2% عام 2020/2019 ،وغير ذلك من التأثيرات السلبية والتي منها أيضا التأثير المباشر علي الأمن الغذائي وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأمر الذي يستدعي ضرورة دراسة وتحليل تأثير تلك الجائحة علي الاقتصاد المصري.

هدف الدراسة :

تستهدف الدراسة التحليل الاقتصادي والاجتماعي لأثار جائحة كورونا علي الاقتصاد المصري وقطاعاته المختلفة علي المدي الزمني القريب والبعيد ، ومعرفة الأثار المحتمله لوباء كورونا علي الأمن الغذائي بمحاوره المختلفة وتأثير ذلك علي مستويات الفقر في مصر، ومعرفة سلوك المستهلكين للسلع والخدمات خلال هذه الجائحة .

الطريقة البحثية

نظراً لحداثة الموضوع فإن المصادر البحثية والدراسات السابقة ذات الصلة قليلة إلى حد ما , لذا تم الاعتماد علي البيانات والمعلومات من المصادر الرسمية الموثوقة مثل تقارير مجلس الوزراء (مركز المعلومات) والبنك الدولي وتقارير البنك المركزي المصري...والوزارات والهيئات.وغيره بالاضافة لبعض مواقع الانترنت. اعتمد البحث علي اسلوب التحليل الوصفي باستخدام الاساليب الاحصائية ، اما فيما يختص بالبيانات الأولية فقد اعتمد البحث علي بيانات ميدانية تم تجميعها من المواطنين المتضررين من الجائحة ومعرفة سلوكهم الاستهلاكي خلال الأزمة (عينة عشوائيَّة عددها 500 مُواطن في الفئات العمريَّة المُختلفة بداية من عمر 20 عاماً وقد تم اجراءها تليفونيا والكترونيا)، وكذلك عينة من المزارعين (حوالي 50 مزارع) ومعرفة سلوكهم الانتاجي ومدي تأثرهم ايضا في ظل انتشار كورونا.

تأثير فيروس كورونا محليا ودوليا :

يتوقع أن انعكاسات الأزمة ستؤدي إلى هبوط وتراجع فى كثير من الاقتصاديات الدولية، بما فيها دول ذات اقتصاد ضخم، حيث غيرت مؤسسات التصنيف الدولية نظرتها المستقبلية لهذه الاقتصاديات وحولتها من مستقرة إلى سلبية، وجاءت مؤسسات دولية تؤكد قدرة الاقتصاد المصرى للتعافى والتعامل مع هذه الأزمة، بل القدرة على تحقيق معدلات نمو موجبة فى ظل توقعات بتراجع وانكماش اقتصاد كثير من الدول[ii].

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكتروني: fatma.albth@fagr.bu.edu.eg
DOI: 10.21608/jaess.2020.123591

ويبدو أن الفضل فى صمود الاقتصاد المصرى حتى الآن فى مواجهة تداعيات فيروس كورونا، يعود إلى برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى نفذته مصر بدءا من 2016، والذى خلق وفرا أوليا فى الموازنة، وعالج الاختلالات فى قطاعات اقتصادية مختلفة، وحقق خفض فى معدلات الدين ، إضافة إلى تحقيق زيادات غير مسبوقة فى الاحتياطى النقدى وصلت إلى 45 مليار دولار حتى 2019، قبل أن تتراجع إلى 40 مليار دولار ، وذلك لتغطية تراجع استثمارات الأجانب والمحافظ الدولية وكذلك لضمان استيراد سلع إستراتيجية، بالإضافة إلى سداد الالتزامات الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية للدولة.

فقد بدأت الحكومة المصرية في مارس عام 2020 ، اتخاذ عددًا من الإجراءات والتدابير للتخفيف من الأثر لاحتواء آثار الجائحة على الاقتصاد المصري ، الذي حقق تقدم ملحوظ خلال الأعوام السابقة.

أولاً : تأثير كورونا علي الاقتصاد المصري :

من المتوقع أن النجاح الاقتصادي الذي حققته مصر وجهود الإصلاح الجارية في الآونة الأخيرة سيتأثر بسبب تلك الأزمة. بينما تتخذ الحكومة إجراءات لاحتواء انتشار الفيروس , وفي نفس الوقت إتخاذ إجراءات لتحريك الإقتصاد المصري وقطاعاته للمضي قدما نحو التشغيل. فقيود السفر الدولية تحد بالفعل من السياحة في البلاد. كما يؤدي تباطؤ النشاط التجاري العالمي إلى تقليل الإيرادات من قناة السويس والتحويلات من المصريين العاملين في الخارج و هذه المصادر الثلاثة معا تمثل 14.5 %من الناتج المحلي الإجمالي لمصر. فأي خلل في مصادر الدخل الأجنبي هذه ستكون لها آثار بعيدة المدى على الاقتصاد والسكان في مصر[iii]. ويمكن أن تبلغ الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي من هذه الصدمات الخارجية الثلاثة وحدها ما بين 2.1 - 4.8 % من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في عام 2020 إذا استمرت الأزمة لمدة 3 إلى 6 أشهر. في الوقت الذي ينصب فيه تركيز الدولة حاليًا على محاربة الأزمة الصحية والتخفيف من آثارها المباشرة ، يجب أن يبدأ التخطيط لكيفية إعادة فتح الاقتصاد الآن.

• وبالمثل ، تشير التقديرات إلى انخفاض استهلاك وإنفاق الأسرة في المتوسط بين 153 جنيه مصري و 180 جنيهًا مصريًا للفرد في الشهر ، وهو ما بين(9.0 - 10.6 %) من متوسط دخل الأسرة.

• أهم القرارات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدولة لمواجهة الازمة :

فقد أعلنت الدولة عن 100 مليار جنيه مصري (6.39 مليار دولار) لتمويل استراتيجية شاملة لمكافحة الفيروسات, و20 مليار جنيه مصري (1.28 مليار دولار) من البنك المركزي إلى تمويل البورصة المصرية (EGX).

بالإضافة الى إجراءات السياسة المالية لدعم الاقتصاد والسوق المالية مثل تخفيضات نسبية لبعض الضرائب مما يشجع من دفع مسيرة الإقتصاد. وكذلك إجراءات السياسة النقدية حيث خفضت لجنة السياسة النقدية التابعة للبنك المركزي المصري أسعار الفائدة لتشجيع نمو القطاع الصناعي وإقراض الإنفاق الرأسمالي ، والمساعدة في تقليص عجز الميزانية وتحفيز الاستثمارات الأجنبية على سوق الأوراق المالية كماهو موضح بالشكل (1).

شكل. 1. للسياسة في مصر منذ ظهور فيروس كوفيد -19 في منتصف فبراير حتي نهاية ابريل 2020 م

المصدر : من اعداد الباحث من واقع تقارير مجلس الوزراء خلال فترة الدراسة (مارس – نهاية ابريل 2020 م) .

أهم التأثيرات السلبية لفيروس كورونا علي القطاعات الاقتصاديه في مصر :

طالت الأزمة كافة الجوانب الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان قطاع الصحة من القطاعات التي كانت في مواجهة الأزمة وهو قطاع الصحة وقطاعات تأثرت بالسلب بشدة بشكل متزامن مع بداية الأزمة (السياحة والطيران وسوق المال .)أيضا قطاعات كانت شديدة التأثر ليس بالسلب ولكن بتغير نمط الخدمة حفاظاً على حياة ملايين الطلاب مثل قطاع التعليم، وقطاعات كانت داعمة وساعدت على تخفيف واحتواء الأزمة مثل؛ قطاع الاتصالات و تكنول وجيا المعلومات و القطاع المالي (البنك المركزي والجهاز المصرفي) وأخير اً قطاعات إنتاجية أساسية كشفت الأزمة أهميتها والحاجة الماسة لإعادة هيكلتها مثل الزراعة والصناعة.

خصصت الدولة 100 مليار جنيه في شهري مارس وأبريل 2020 لدفع المتأخرات للمصدرين لتحفيز الاستثمار وتعزيز التصنيع الوطني لزيادة الإنتاج وتوسيع الصادرات وتعزيز النمو المستدام وتعزيز هيكل الاقتصاد الوطني لتحقيق مستويات معيشية أفضل وخدمات أفضل.

وقدرت الخسارة في الناتج القومي الاجمالي حوالي 17.9 % وقدرت بحوالي 233 مليار جنيه في الثلاث شهور الأخيرة ، وذلك نتيجة لتضرر القطاع السياحي وانخفاض عائدات قناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج ، وفقدان الوظائف في معظم القطاعات حيث تضررت الوظائف الخدمية بشدة بحوالي 837 ألف وظيفة تقريبا ، وقطاع الصناعة حوالي 255.7 ألف وظيفة ،وفقد العمال بالزراعة حوالي 29.9 ألف وظيفة وذلك نتيجة الحظر وقلة الحركة وهو أقل ضرراً نظرا لأستمرار الزراعة وقت الأزمات والحروب .

وحظرت الحكومة جميع التجمعات العامة الكبيرة بما في ذلك الأحداث والمؤتمرات الثقافية ، وأغلقت الأماكن مثل دور السينما والأسواق الشعبية وصالات الألعاب الرياضية وحدائق الحيوان. كما توقفت جميع الأنشطة الرياضية الجماعية والفردية, وأغلقت جميع النوادي الرياضية ومراكز الشباب منتصف مارس 2020. وأوقفت جميع المؤسسات الدينية خدمات المساجد والكنائس وحفلات الزفاف وغيرها من الاحتفالات

وبالنسبة للأسر التي تضررت من قرارات الاغلاق تبين أن الاسر الحضرية كانت أكثر تضررا نتيجة انخفاض دخل الاسرة من 14-17% ، حيث قدرت خسائر الأسر الريفية الفقيرة في الدخل حوالي 520 جنية /شهريا في المتوسط ، بينما قدرت خسائر الأسر الحضرية الفقيرة في الدخل حوالي 800 جنية /شهريا في المتوسط. ومن دون اتخاذ إجراء حاسم من قبل الحكومة المصرية من المرجح أن تكون هذه الخسائر أعلى بشكل ملحوظ[iv].

وبالنظر للقطاع الاستهلاكي نجد أنه من أثار الوباء مخاوف المستهلكين من عدم القدرة على الوصول إلى المتاجر وعدم الحصول علي متطلبات حياتهم اليومية، فازداد الطلب المفرط على السلع الغذائية والمطهرات والادوية. مما يؤدي إلى انخفاض في المخزون الشامل. وكانت الشركات المصنعة تعمل بأقل من طاقتها الكاملة في مصانعها لإتخاذ التدابير والإجراءات الصحية من تقليل التزاحم في أماكن العمل وتنفيذ تدابيرالتباعد الإجتماعي، مما يؤثر على مخزون البيع بالتجزئة وكذلك الأسعار. كما تعرضت الشركات التي تستورد مدخلات الإنتاج لتأخير الشحن ، وهو ما يعكس أيضًا توفر المنتج النهائي.

وبالنسبة للقطاع الصحي نلاحظ تزايد الإنفاق الصحي العالمي نتيجة لتفشي الفيروس. فقد أدى الطلب المتزايد على الأقنعة الجراحية والمطهرات والكحول الإيثيلي والإيثانول في مصر إلى زيادة كبيرة زيادة الأسعار وتضاؤل الإمدادات، مما أدى إلى أن الحكومة المصرية واصلت رفع إجمالي مخصصات قطاع الصحة ليصل إجمالي الإنفاق على القطاع نحو 27.5 مليار جنيه خلال العام المالي 2019 / 2020.

وبالنسبة للتعليم في مصر تم إغلاق المدارس والجامعات منذ منتصف مارس2020 لمدة أسبوعين ، والتي تم تمديدها.و تم إلغاء اختبارات نهاية الفصل الدراسي للجامعات، في حين يمكن تأجيل الاختبارات النهائية اعتمادًا على مدى إنتشار الفيروس ولحين انتهاء تعليق الدراسة. وتم إلغاء الامتحانات النهائية للمراحل الابتدائي والإعدادي.

كما إتجهت المدارس والجامعات الخاصة إلى منصات التعلم عن بعد. وتستخدم بعض المدارس الخاصة أيضًا أدوات أخرى إلى جانب الاختبارات لتقييم الطلاب في وحدات التعلم الإلكتروني الخاصة بهم، وقد تم عقد الامتحانات النهائية وامتحانات الثانوية العامة التي نظمتها من خلال الاجراءات الاحترازية .

أما عن قطاع السياحة والطيران أوقفت الحكومة جميع الحركة الجوية (باستثناء الشحنات) من وإلى مصر في 15 مارس 2020والتي يمكن تمديدها، وهذا يكلف قطاع الطيران خسائر 2.25 مليار جنيه بنهاية مارس 2020 ، كما أوقفت الحكومة السياحة الداخلية, وتم إخلاء السياح من الفنادق, وإجراء عمليات الحجر الصحي للعمال. ووفقًا لتقرير وزارة الآثار والسياحة ، يمكن أن يؤدي الإغلاق إلى خسائر شهرية بقيمة (مليار دولار أمريكي) لصناعة السياحة .

ومع تضرر التجارة العالمية بشدة من جائحة كورونا ، تشهد ممرات التجارة الدولية بالفعل انخفاضات ملحوظة في حركة المرور والإيرادات. ومن المتوقع أن تشهد قناة السويس ، التي حققت ايرادات بنحو 5.7 مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية 2017/2018 ، بعض الانخفاضات مما قد يزيد من مشكلة تدفق العملات الأجنبية[v].

أما عن تداول الاسهم (سوق الأوراق المالية) لقد خسرت البورصة المصرية حوالي 134.1 مليار جنيه من قيمتها السوقية ، وانخفض المؤشر الرئيسي للبورصة EGX30 بنسبة 26.25 %. بعد الخسائر الكبيرة ، قام البنك الأهلي المصري وبنك مصر بضخ 3 مليار جنيه في السوق في 15 مارس. ثم البنك المركزي المصري في مارس 2020 بضخ 20 مليار جنيه في صورة أسهم لدعم أسعار الأصول وسط تقلبات السوق الذي كان له الأثر الإيجابي في صعود المؤشر الرئيسي للبورصة.

وبالنسبة لعائدات تحويلات العاملين بالخارج تعد من المصادر المهمة لحصيلة النقد الأجنبي في مصر ، حيث تجلب 27 مليار دولار أمريكي سنويًا عام 2019، وتمثل حوالي 30 ٪ من إيرادات العملات الأجنبية. ويتوقع أن يؤدى انخفاض التحويلات إلى نمو معدلات البطالة والتضخم، بالإضافة إلى تراجع نمو الناتج المحلى[vi].

وعندما ننظر للتجارة الخارجية في ظل كورونا نجد أنه تأثرت كثير من دول العالم مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا والصين والدول العربية بالجائحة وهم من أكبر الشركاء التجاريين لمصر حيث تأثرت الأنشطة الصناعية والتجارية لهذه الدول، مما سيكون له آثار سلبية مباشرة على التجارة في الاتجاهين. فعلى صعيد التصدير ، يتوقع أن تنخفض عائدات التصدير لمصر بنسبة 25٪ طوال عام 2020 حيث تواجه حركة الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي (على وجه التحديد إيطاليا) والولايات المتحدة تأخيرات داخلية وخارجية ، وبالمثل من المرجح أن تتأثر الواردات المصرية ، حيث يركز الموردون الأجانب على الأسواق المحلية وسيؤثر ذلك على عدد من الشركات المصنعة في مصر ، وخاصة في قطاعات الأجهزة الكهربائية والأجهزة الإلكترونية والمنسوجات ، التي تعتمد بشكل كبير على مدخلات الإنتاج المستوردة[vii].

وعلى غير المتوقع, زاد حجم الصادرات المصريةخلال الربع الأول من عام 2020 وإنعكس ذلك إيجابيا على انخفاض العجز فى الميزان التجارى الذى تراجع بقيمة 669 مليون دولار عن الفترة نفسها من العام السابق ويمكن أن يعزى ذلك إلى جهود الدولة فى دعم المنتج المحلى وإحلاله محل المثيل المستورد وذلك فى إطار خطة الدولة لتعميق التصنيع المحلى والنهوض بالتجارة الخارجية[viii].

وتوقع تزايد حركة الاستيراد فى الفترة المقبلة مدعومة بتوسع الدولة فى المشروعات القومية، حيث تسعى الشركات إلى استيراد مواد خام لمشروعاتها.

التوظيف في كورونا أوضح تقرير غرفة التجارة الأمريكية أنه بالنسبة لبيئات الشركات، أبلغ عدد من أصحاب العمل عن تسريح العمال والإجازات الإلزامية غير المدفوعة بسبب النقص الحاد فى التدفقات النقدية خاصةً بين الشركات الصغيرة.وإن الشركات المحلية ومتعددة الجنسيات تتبنى سياسات جديدة للحفاظ على صحة موظفيها ورفاهيتهم مع الإبقاء على العمليات بأقل الخسائر، وتشمل العمل عن بعد وانخفاض عدد الموظفين فى أماكن العمل والإجازات المرضية المدفوعة.

فالشركات التى تحتاج إلى عاملين متواجدين فى مقراتها فعليًا مثل المصانع وغيرها من الأعمال الموجهة نحو الإنتاج تنفذ استراتيجيات عن طريق تقليل ساعات وأسابيع العمل وعدد المناوبات وغيرها.

ونجد ان الوباء أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على الطاقة على الرغم من انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي حيث ومن المتوقع [ix] إذا ظلت أسعار النفط منخفضة خلال الفترة القادمة أن تنخفض فاتورة الاستيراد بمقدار النصف كما هو موضح بشكل رقــم (2)

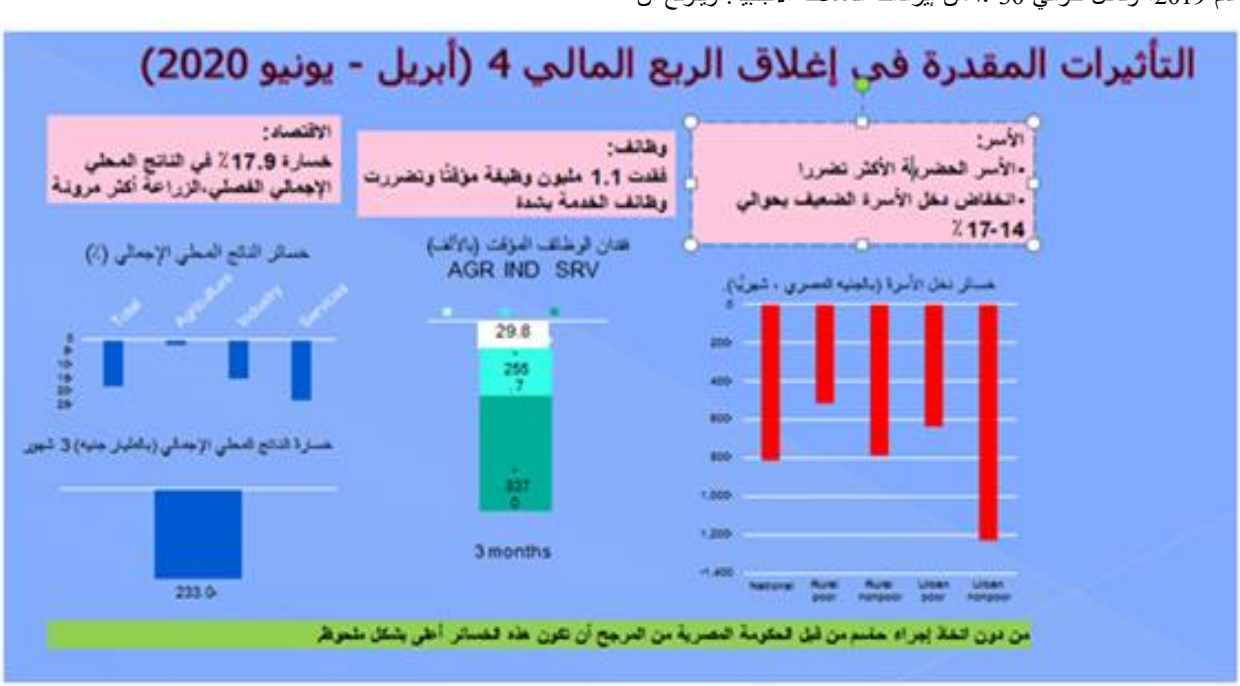

شكل رقــم (2)

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

• **القطاعات المستفيدة في ظل أزمة كورونا :**

على وقع تفشي الفيروس فقد انتعشت قطاعات الرعاية الصحية والإنترنت والتجارة الإلكترونية والترفيه وسط توقعات باتساع دائرة الفيروس حول العالم ففي ظل انتقال عدد متزايد من الأشخاص إلى العمل من منازلهم، ازداد الطلب على التكنولوجيا التي تتيح الاجتماعات عبر الإنترنت.كما سجلت المواقع الكبرى للتسوق الإلكتروني زيادة في الطلبات، في وقت انتقل المستهلكون في ظل الحجر الصحي إلى شراء المواد الضرورية عبر الإنترنت.كذلك مع إغلاق العديد من الصالات الرياضية أبوابها، اتجه ممارسو الرياضة إلى الدروس عبر الإنترنت لمواصلة تدريباتهم في المنزل كماهو موضح بالشكل (3).

كما انعكس إيجاباً على بعض القطاعات مثل المستحضرات الصيدلانية والرعاية الصحية وتصنيع الأقنعة والقفازات

شكل رقـم (3)

المصدر : ندوة علمية للأستاذ الدكتور عبد العظيم مصطفي – منتدي الاقتصاديين الزراعيين 2020

ثانياً : تأثير كوفيد – 19 علي القطاع الزراعي المصري:

تأثر قطاع الزراعة كغيره من القطاعات من آثار تفشي الفيروس, حيث أنه بسبب الإجراءات الإحترازية من إغلاق للأسواق المجمعة والكبيرة, وإغلاق للمطاعم والفنادق حدثت اضطرابات في سلاسل الإمدادات الغذائية. حيث تعيق قيود النقل وتدابير الحجر الصحي وصول المزارعين والصيادين إلى الأسواق ، وتحد من قدراتهم الإنتاجية وتعيقهم عن بيع منتجاتهم. يمكن أن يؤدي نقص العمالة إلى تعطيل إنتاج الأغذية وتجهيزها ، ولا سيما للصناعات كثيفة العمالة مثل اللحوم والأسماك.

1- تأثيرات سلبية لـ COVID-19على الأمن الغذائي:

مع التباطؤ الكبير في جميع اقتصادات العالم وارتفاع معدلات البطالة وسيجعل البلدان ولا سيما البلدان المعتمدة على استيراد الأغذية(مصر تستورد مايقرب من 45% من احتياجاتها الغذائية)[x] ، توجه صعوبات في توفير احتياجاتها الغذائية من الواردات.

رغم أن قطاع الزراعة كغيره من القطاعات الإقتصادية الإنتاجية يعتبر أكثر تحملاً وإستيعاباً لمثل هذه الصدمات بالمقارنة بغيره من القطاعات الإقتصادية إلا أنه قد تأثر هو الأخربتلك الجائحة سواء من حيث أسعار الغذاء أو الإمدادات الغذائية, وحتى يمكنه رصد تأثير هذه الأزمة الحالية لابد من استعراض بعض المؤشرات التي تعكس حساسية الوضع الغذائي في مصر في مواجهة الأزمة, كذلك لوضع الحالي للإمدادات الزراعية والصادرات الزراعية في ظل الأزمة, وأخيراً السياسات والإجراءات المقترحة لمواجهة آثار الوباء.

أولاً: المؤشرات الإقتصادية للوضع الغذائي في مصر:

تعتمد مصر على إستيراد سلع الغذاء الإستيراتيجية مثل القمح (58%)الذرة (50%) زيت الطعام (87%) السكر (30%) الفول (90%) العدس(99%) المحوم الحمراء(49%) . الأمر الذي أدى إلى سحب 10 مليار دولار من الإحتياطي النقدي لتمويل فاتورة واردات الغذاء خلال شهر مارس. بالإضافة إلى اضطراب العرض العالمي من الغذاء بسبب التدابير و الإجراءات الإحترازية الصحية مما يؤثر على محور إتاحة الغذاء, وإذا ترافق مع زيادة الأسعار فسوف يتأثر المحور الأهم من محاور الأمن الغذائي وهو النفاذ للأسواق.

ثانياً: الوضع الحالي للإمدادات الزراعية والصادرات الزراعية في ظل الأزمة:

شهدت الأسعاد العالمية للغذاء إنخفاضاً غير متوقع كأسعار الحبوب, الزيوت, السكر واللحوم وهذا الإنخفاض مدفوعاً بسبب الأزمة وإجراءات الأزمة من الحظر الجزئي وتقليل ساعات العمل. أو زيادة في العرض بسبب توقف الدول المتقدمة عن استخدام الغذاء في إنتاج الوقود الحيوي لإنهيار أسعار النفط. وخلال هذا الوضع الذي استمر خلال الربع الأول من عام 2020 توقفت الدول المصدرة للغذاء عن التصدير كحالة توقف القمح من روسيا وأوكرانيا, وتوقف تصدير الأرز من دول شرق أسيا. فكان لابد من ضرورة العمل على التوسع أفقيا ورأسيا في إنتاج المحاصيل الغذائية الإستيراتيجية خاصاً التي بها فجوة بين الإنتاج والإحتياجات الإستهلاكية.

وبالنسبة للصادرات الزراعية كجزء مؤثر فى الإمدادات الزراعية, فقد لوحظ زيادة الصادرات الزراعية بخاصة الموالح والبطاطس، والبصل، والفراولة، والثوم، والعنب خلال أشهر الجائحة وذلك لعدة أسباب منها: تأثر الدول المنافسة لمصر مثل أسبانيا بالنسبة للبرتقال، وفرنسا بالنسبة للبطاطس بالجائحة بدرجة أكبر من تأثر مصر بها. بالإضافة إلى توافر الصادرات الزراعية المصرية من تلك السلع فى وقت مبكر نسبياً بالأسواق مقارنة بالدول المنافسة، علاوة على فتح مصر لأسواق جديدة للصادرا مثل أسواق البرازيل وغيرها من الدول، وجدة تلك الصادرات واستيفائها للمواصفات العالمية.

ونتيجة للتباطؤ الكبير سواء فى الاقتصاد العالمى أو المصرى، واعتباراً من يوليو 2020 فقد بدأت الدول ومنها مصر تخفيف إجراءات الحظر الكلى (بعض الدول الأوروبية والعربية) والجزئى (منها مصر) إلى تسيير حالة الاقتصاد من الجمود، وبدأت فى تشغيل المطارات وفتح الأجواء تجاه حركة الطيران الدولى، وإعادة حركة السياحة الدولية، والسياحة الداخلية، وأوجه الحياة الاقتصادية، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار التدابير الوقائية والصحية لمنع إعادة إنتشار العدوى، أدى ذلك كله إلى زيادة الطلب على الغذاء نتيجة إعادة الحركة الاقتصادية للحياة العملية، وبالتالى هناك شواهد بالفعل على زيادة أسعار الغذاء محلياً، نتيجة حركة السياحة الداخلية، وتشغيل الفنادق والمنتجعات.

ثالثاً: السياسات والإجراءات المقترحة لمواجهة آثار الجائحة:

- في المدى القصير: الهدف زيادة الإنتاج، تحسين نسبة الإكتفاء الذاتي ودعم لوجيستي.

1- **القمح :** رفع سعر التوريد إلى 800 جنيه/أردب.
2- **الذرة :** التوسع في الإنتاج من خلال التعاونيات والزراعة التعاقدية.
3- **زيت الطعام :** زيادة المشتريات لتعزيز المخزون- زيادة الإنتاج من خلال السياسات المشجعة.
4- **الأرز :** تجاوز الحكومة عن المخالفات في ضوء المخزون المائي المطمئن في بحيرة السد العالي.
5- **الإنتاج الزراعي :** تخفيض أسعار السولار المستخدم في الإنتاج الزراعي في ضوء انخفاض السعر العالمي للنفط.
6- **العمالة الزراعية غير المنتظمة :** قيمة 500 جنيه/شهر لمواجهة الأزمة.

- سياسات وإجراءات المدى المتوسط :

1- **البقوليات الجافة:** زيادة الإنتاج من خلال السياسات المشجعة وتعزيز المخزون من خلال المشتريات الخارجية (الإستيراد).
2- **الشراء الآجل :** زيادة المخزون عن طريق العقود الآجلة.
3- **تركيب محصول جديد :** زيادة إنتاج التقاوي يتوائم مع الأزمة (للتوسع في إنتاج المحاصيل الإستيراتيجية).
4- **الممارسات الإحتكارية :** لمنع التخزين المفرط والمحافظة على الأسعار.
5- **الحصص التموينية :** مضاعفة الحصص على البطاقات التموينية للأسر لمدة 3 شهور.
6- **البطاطس بديلاً للأرز :** (في بطاقات التموين) للحد من إستيراد الأرز, والإستفادة من وفرة البطاطس هذا العام.
7- **الصناعان الغذائية :** زيادة الكميات المصنعة والمعروضة لمواجهة أي نقص في الأسواق المحلية.
8- **لوجيستيات الإمداد :** مراقبة الأسعار والسلع, لمنع الإضطرابات في الإمدادات الغذائية.
9- **قروض البنك الزراعي المصري :** زيادتها لتغطي 50 % من التكاليف بدلاً من 20%.
10- **قروض المزارعين :** تأجيل سداد الأقساط لمدة 6 أشهر.
11- **تراخيص المشروعات الزراعية :** استمرارها (التراخيص) لحين إنتهاء الأزمة.

- إجراءات طويلة الأجل:

1- **المخزون الإستراتيجي للسلع :** زيادة المخزون من 4 شهور إلى 12 شهر.
2- **قانون التأمين الصحي على المزارعين :** تفعيل القانون.

3- **معاشات للفلاحين :** استحداث نظام للمعاشات.
4- **التكامل الزراعي :** تفعيل القانون لحماية المزارعين في مواجهة الكوارث.
5- **أولوية القطاع الزراعي :** لزيادة قدرته على مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية من خلال السياسات التي تستهدف البحث والتطوير (R&D) والتمويل والإرشاد ومنظمات المزارعين والتأمين الزراعي.

رابعاً : دراسة ميدانية لاستطلاع أراء المواطنين المتضررين من جائحة كورونا وأهم أثارها :

تم اجراء دراسة ميدانية واستطلاع رأى للمواطنين المصريين تجاه فيروس كورونا. بهدف رصد وتحليل آراء المصريين حول المعرفة بفيروس كُورونا المُستجد (COVID-19)، وحول القرارت التي أصدرتها الحكُومة المصرية لمُواجَهة فيروس كُورونا، وذلك من خلال عينة عشوائيَّة عددها 500 مُواطن في الفئات العمريَّة المُختلفة بداية من عمر 20 عاماً وقد تم اجراءها تليفونيا والكترونيا.

- وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، جاء أبرزها:

أن حوالي 62% منهم يخشون الاصابة بفيروس كورونا في منتصف مارس ، بينما ازدادت هذه النسبة بحوالي 23% مقارنة بنهاية مارس. ورأي حوالي 55% من المواطنين أنه يمكن الحماية من الفيروس والاصابة بالالتزام بالاجراءات الاحترازية ،وتبين أن حوالي 65 % من المواطنين لديهم معرفة ووعي بالفيروس ومدي خطورته، ازدادت هذه النسبة بحوالي 12% في نهاية مارس ، كما كانت أكثر أعراض الإصابة بفيروس كُورونا المُستجد معرفة للمواطنين، هي ارتفاع درجات الحرارة، وصعوبة في التنفس بنسبة 96.4%، 91.9% على الترتيب، و رأى المواطنون أن أكثر الطرق التي تؤدي إلى انتشار الفيروس هي ملامسة أي شيء وقع عليه الفيروس يليه الرذاذ/ العطس بنسبة 91.5%، 80% على الترتيب، ثم الاحتكاك المباشر بالمُصاب بنسبة 98.4%. بينما أكد 88.4% من المُواطنين على أن فيروس كُورونا يهدد حياتهم ومُجتمعهم ويشعرون بالخوف والذعر ، وأكَّد حوالي77.7% من المواطنين بأنهم على وعي بالقرارات التي أصدرتها الحكُومة مُؤخرًا، بينما 32.3% فقط ليس لديهم دراية بهذه القرارات.

وبلغت نسبة الرِّضا العام لدى المواطنين عن القرارات التي أصدرتها الحكُومة مؤخرًا نحو 75%، وجاءت أعلى نسبة رضا عن قرارات الحكُومة الخاصة بالعاملين بالحكُومة والقِطاع الخاص بنسبة 68%.

- وكان قرار تأجيل سداد أقساط القروض من أهم القرارات الاقتصاديَّة التي نالت رضا المُواطنين في القرارات الاقتصاديَّة بنسبة 84.7%، بينما قرار تخفيض سعر الغاز الطبيعي كان الأقل بين القرارات بالنسبة لرضا الأفراد بنسبة 80.2%. ومن أهم القرارات التي نالت رضا المُواطنين قرار تعليق رحلات الطيران حتي نهاية مارس 2020 بنسبة 93.7%، بينما قرار تَعليق سير القطارات كان الأقل رضا بنسبة 83.6%.

- أما بالنسبة لقرار تعليق الدراسة والتعلم عن بعد كان من أهم القرارات التي نالت رضا المصريين بنسبة 98.2%. ويري حوالي 45% من المشاركين في استطلاع الرأي بأن أجهزة الصحة قادرة علي وقايتهم من الفيروس بينما يري 55% منهم أنها غير كافية، ويري حوالي 70.5 % من المواطنين قرار تخصيص أرقام طوارئ لوزارة الصحة من أهم القرارات الصحيَّة . وجاء قرار حَظْر تدخين الشيشة بالمقاهي والكافيهات من أهم القرارات التي نالت رضا الافراد بين قرارات مَنْع التجمعات بنسبة 89.9%، بينما قرار تعليق الأنشطة الرِّياضيَّة كان الأقل رضا بنسبة 65.2%.

ويري حوالي 67% من الذين شملهم استطلاع الرأي أنه يجب زيادة الاجراءات الاحترازية لحماية المواطنين من الاصابة ولايجب التخفيف منها وأنه اجراء سابق لأوانه ، بينما يري 33% منهم أنه يجب تخفيف القيود والاجراءات مبكرا لعودة فتح الاقتصاد مرة أخري.

وذكر بيان صادر عن أكاديمية البحث العلمى ، أنه وفقا لأحدث استطلاع رأى اجراه المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا أن 45 % من المصريين يعتقدون أن السبب الرئيس وراء تفشى فيروس كورونا هو انتقال الوباء من الحيوان إلى الإنسان. وقد أظهرت النتائج ايضاً ان 26% من المصريين يعتقدون انه نتيجة تلوث بيولوجي بسبب هروب فيروسات شديدة الضراوة من المختبرات بينما كان 12% يعتقدون انها نتيجة حرب بيولوجية و6.6% نتيجة مؤامرة و10.4% نتيجة غضب الطبيعة وضعف المناعة وأنه جند من جنود الله[xi].

جدول 1. استطلاع أرء المواطنين المتضررين من انتشار مرض كورونا " كوفيد - 19 " بعينة الدراسة الميدانية عام 2020

البيان		التكرار النسبي ٪
المعرفة والوعي بالفيروس	أعرف	65
	لا أعرف	35
	جملة	100
هل تخشي الاصابة بالفيروس وهل يمكن الحماية منه	نعم	62
	لا	38
	الجملة	100
الالتزام باجراءات الحظر في المنزل	نعم	33
	لا	66
	الجملة	100
الالتزام بارتداء الكمامة وكافة الاجراءات الوقائية عند الخروج من المنزل	نعم	64
	لا	32
	عدم المعرفة بها	4
	الجملة	100
طرق انتشار الفيروس	ارتفاع درجات الحرارة	96.4
	صعوبة التنفس	91.9
	ملامسة الاسطح التي عليها رذاذ	91.5
	العطس والسعال	80
	الاحتكاك بالشخص المصاب	98.4
	الجملة	-
سبب انتشار الفيروس	الانتقال من الحيوان للانسان	44
	حرب بيولوجية	19
	غضب من الله	15
	تلوث بيولوجي	22
	الجملة	100
أي القرارات الحكومية أكثر تأييدا	سداد أقساط القروض	84
	تخفيض سعر الغاز الطبيعي	80.2
	تعليق رحلات الطيران	93.7
	تعليق سير القطارات	83.6
	الجملة	-
أي القرارات التعليمية أكثر تأييدا	تعليق الدراسة والتعلم عن بعد	98.2
	اغلاق المراكز التعليمية	88.2
	الجملة	-
هل الأجراءات الصحية المتبعة كافية للوقاية من الفيروس	نـــــــــعم	45
	لا	55
	الجملة	100
قرارت التباعد الاجتماعي (منع التجمعات)	غلق المقاهي والكافيهات	89.9
	غلق النوادي والأنشطة الرياضية	65.2
	الجملة	-
هل تؤيد اجراءات تخفيف الحظر	نعم	33
	لا	67
	الجملة	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية (مارس –ابريل 2020 م).

خامساً : نتائج تحليل اراء المتضررين من جائحة كورونا من خلال الدراسة الميدانية عام 2020 م :

أولا : متغيرالنوع: Gender

يوضح الجدولرقم(2) العلاقةبين متغير النوع ومستوى المعرفة لدى المتضررين من فيروس كورونا المستجد :حيث تبين من نتيجة اختبار مربع كاي Chi – Square Test عدم وجود علاقة للنوع بمستوي المعرفة بفيروس كورونا واعراضه في عينة الدراسة حيث جاءت قيمة الدلالة (P – Value) أكبر من 0.05 وبناء فإننا نقبل الفرض الصفري أي أن المتغيران مستقلان ونرفض الفرض البديل.

بينما كانت هناك علاقة معنوية بين كل من متغير النوع والالتزام باجراءات الحظر في المنزل حيث جاءت قيمة الدلالة (P – Value) أقل من 0.05 ، حيث أن حوالي 69.2% من الاناث تؤيد اجراءات الحظر بينما 53.1%من الذكور غير مؤيديين لحظر التجوال بسبب ظروف عملهم بالقطاع الخاص والأعمال الحرة كماهو موضح بالشكل (4) .

ويتضح من الجدول (2) ان حوالي 76.9% من الاناث يرتدون الكمامة عند الخروج من المنزل مقابل حوالي 40.9% من الذكور حيث أكد اختبار مربع كاي أن هناك علاقة معنوية بين كل من متغير النوع والالتزام بارتداء الكمامة عند الخروج من المنزل حيث جاءت قيمة الدلالة (P – Value) أقل من 0.05.

واثبت اختبار مربع كاي ان هناك علاقة معنوية بين كل من متغير النوع ودرجة الاهتمام بالتغذية السليمة لتقوية المناعة لمواجهة الفيروس حيث جاءت قيمة الدلالة (P – Value) أقل من 0.05 ، فاهتم حوالي 39% من الذكور بتقوية مناعتهم هم واسرهم في حين كان معدل الاهتمام أعلي بالنسبة للإناث فاهتم حوالي 76.9% وذلك لأن المرأة أكثر اهتماما بالتغذية السليمة لأفراد الأسرة أكثر من الرجال.

جدول 2. نتائج قياس مستوي المعرفة والوعي بالفيروس واعراضه وطرق الوقاية للمتضررين من فيروس كورونا

البيان		درجة المعرفة والوعي بالفيروس واعراضه					هل تؤيد اجراءات الحظر في المنزل وتلتزم بها؟					هل تقوم بارتداء الكمامة وكافة الاجراءات الوقائية عند الخروج من المنزل؟					هل تهتم بتقوية المناعة بالتغذية السليمة لمقاومة الفيروس؟				
		مرتفع	متوسط	منخفض	اجمالي	كاي²	نعم	لا	احيانا	اجمالي	كاي²	نعم	لا	احيانا	اجمالي	كاي²	نعم	لا	احيانا	اجمالي	كاي²
النوع	ذكور	124	147	47	318		119	169	30	318		130	47	141	318		124	194	318		
	%	39	462	148	100	**116.8	37.4	53.1	9.4	100	**54.3	40.9	148	44.3	100	**113.02	39	61	100		**99.8
	اناث	101	39	42	182		126	37	19	182		140	42	-	182		140	42	182		
	%	554	214	23	100		69.2	203	10.4	100		76.9	23.1	-	100		76.9	23.1	100		
	الاجمالي	225	186	89	500		245	206	49	500		270	89	141	500		264	236	500		
التعليم	مؤهل متوسط او اقل	57	90	88	235		6	206	24	236		7	89	140	236		150	86	236		
	%	243	383	374	100		2.5	873	10.2	100		3	37.7	59.3	100		63.5	36.5	100		
	مؤهل جامعي	47	15	35	97	-500	43	-	4	47	**427.4	47	-	-	47	**468.7	47	-	47		**492
	%	485	155	36	100		91.5	-	8.5	100		100	-	-	100		100	-	100		
	مؤهل فوق الجامعي	110	38	20	168		196	-	21	217		216	89	1	217		216	1	217		
	%	655	226	119	100		90.3	-	9.7	100		995	37.7	5	100		995	5	100		
	اجمالي	214	143	143	500		245	206	49	500		270	89	141	500		264	236	500		
العمر	اقل من 30سنة	18	108	-	126		21	95	10	126		24	-	102	126		18	108	126		
	%	143	857	-	100		16.7	754	7.9	100		19	-	81	100		143	85.7	100		
	31-45 سنة	194	33	67	294		175	85	34	294		194	67	33	294	**235.4	194	100	294		**100.3
	%	66	112	228	100	**257.2	59.5	289	11.6	100	**86.4	66	228	11.2	100		66	34	100		
	فوق 45سنة	51	7	22	80		49	26	5	80		52	22	6	80		52	28	80		
	%	638	88	275	100		61.3	325	6.3	100		65	275	7.5	100		65	35	100		
	اجمالي	263	148	89	500		245	206	49	500		270	89	141	500		264	236	500		

حيث دلالة اختبار كا² sin < 0.05 ← نقبل فرض العدم sin > 0.05 ← نرفض فرض العدم * ← توجد علاقة معنوية
الاجابة ايجابي Mean > 0.05 ← إذن اتجاه الاجابة سلبي Mean < 0.05 ← إذن اتجاه

المصدر : جمعت وحسبت من استمارات استبيان عينة الدراسة عام 2020 م .

شكل. 4. نتائج قياس الحالة المعرفية بفيروس كورونا المستجد وفقا لمتغير النوع

المصدر: استمارات الاستبيان للدراسة عام 2020 م .

ثانيا : متغير العمر Age

يوضح الجدول رقم(2) العلاقةبين متغير العمرومستوى المعرفة لدى المتضررين من فيروس كورونا المستجد :حيث تبين من نتيجة اختبار مربع كاي Chi – Square Test وجود علاقة للعمر بمستوي المعرفة بفيروس كورونا واعراضه في عينة الدراسة حيث جاءت قيمة الدلالة (P – Value) أقل من 0.05 وبناء علي ذلك فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل ، فتباينت درجة المعرفة في الفئات العمرية المختلفه فارتفعت درجة المعرفة في الفئة العمرية من 31-45 سنة بنسبة 66% من درجات المعرفة لتلك الفئة العمرية ، بينما حوالي 85.7 % من الفئة العمرية اقل من 30 سنة كانت درجة معرفتهم متوسطة ، وحوالي 63.8% من الفئة العمرية الفوق 45 سنة كان لديهم درجة عالية من المعرفة والوعي بالفيروس وخطورته .

بينما كانت هناك علاقة معنوية بين كل من متغير العمر والالتزام باجراءات الحظر في المنزل حيث اختلفت الفئات العمرية في درجة التزامها، حيث جاءت قيمة الدلالة (P – Value) أقل من 0.05 ، فارتفعت نسبة المؤيدين للحظر في الفئة العمرية من 31-45 سنة بنسبة 59.5% ، بينما حوالي 75.4 % من الفئة العمرية اقل من 30 سنة كانت غير مؤيدين للحظر لتعرضهم للخسارة وفقدان عملهم او تأثر دخلهم ، وحوالي 61.3% من الفئة العمرية الفوق 45 سنة كانوا مؤيدين للحظر نتيجة خوفهم من تفاقم الازمة واضرارها.

ويتضح من الجدول (2) ان حوالي 65% من الفئة العمرية الفوق 45 سنة يرتدون الكمامة عند الخروج من المنزل مقابل حوالي 66% من الفئة العمرية من 31-45 سنة ، وحوالي 19% من الفئة العمرية اقل من 30 سنة يرتدوا الكمامة باستمرار و حوالي 81 % من هذه الفئة يرتدوها أحيانا ، وأكد اختبار مربع كاي أن هناك علاقة معنوية بين كل من متغير العمر والالتزام بارتداء الكمامة عند الخروج من المنزل حيث جاءت قيمة الدلالة (P – Value) أقل من 0.05.

واثبت اختبار مربع كاي ان هناك علاقة معنوية بين كل من متغير العمر ودرجة الاهتمام بالتغذية السليمة لتقوية المناعة لمواجهة الفيروس حيث جاءت قيمة الدلالة (P – Value) أقل من 0.05 ، فاهتم حوالي 14.3% من الفئة العمرية اقل من 30 سنة بتقوية مناعتهم هم واسرهم في حين كان معدل الاهتمام أعلي بالنسبة للفئات 31-45 سنة وفوق 45 سنة بنسبة 66 % ، 65 % علي التوالي وذلك لأن هذه الفئات يمكن ان ينتشر بها بعض الامراض المزمنة التي تقلل من المناعة فيكونوا اكثر عرضة للاصابة.

ثالثا : متغير المستوي التعليمي Education :

يوضح الجدول رقم(2)العلاقة بين متغير التعليم ومستوى المعرفة لدى المتضررين من فيروس كورونا المستجد حيث تبين من نتيجة اختبار مربع كاي Chi – Square Test وجود علاقة معنوية جدا للمستوي التعليمي بمستوي المعرفة بفيروس كورونا واعراضه ومدي خطورته في عينة الدراسة حيث جاءت قيمة الدلالة (P – Value) أقل من 0.05 وبناء علي ذلك فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل ، فتباينت درجة المعرفة في المستويات التعليمية المختلفه فارتفعت

درجة المعرفة في الفئة (ذات مستوي تعليمي متوسط أو أقل) بنسبة 24.3% ، بينما حوالي 38.3 % منهم كانت درجة معرفتهم متوسطة وحوالي 37.4 % كانت درجة معرفتهم منخفضة ، بينما الفئة (ذات التعليم الجامعي) فارتفعت درجة المعرفة بنسبة 48.5 % ، بينما حوالي 15.5 % منهم كانت درجة معرفتهم متوسطة وحوالي 36 % كانت درجة معرفتهم منخفضة من هذه الفئة ، أما الفئة (ذات التعليم الفوق الجامعي) كان لديهم درجة عالية من المعرفة والوعي بالفيروس وخطورته بنسبة 65.5 % ، وحوالي 22.6 % منهم كانت درجة معرفتهم متوسطة ، وحوالي 11.9 % منهم درجة معرفتهم منخفضة وذلك نتيجة انشغالهم في العمل وضيق الوقت لديهم كماهو موضح بالشكل (5) .

بينما كانت هناك علاقة معنوية بين كل من متغير المستوي التعليمي والالتزام باجراءات الحظر في المنزل حيث اختلفت الافراد في درجة التزامها وارتفاع وعيها ، حيث جاءت قيمة الدلالة (P – Value) أقل من 0.05 ، فارتفعت نسبة المؤيدين للحظر في الفئة (ذات التعليم الفوق الجامعي) بنسبة 90.3% ، بينما حوالي 9.7% من هذه الفئة كانت احياناً تلتزم بإجراءات الحظر في المنزل وتنخفض هذه النسبة لشعورهم لتعرضهم للخسارة وفقدان عملهم او تأثر دخلهم وارتفاع معدلات انفاقهم الاستهلاكية، وحوالي 91.5% من الفئة (ذات التعليم الجامعي) كانوا مؤيدين للحظر وبالنسبة لاجمالي العينة جد ان حوالي 49 % من الافراد باختلاف مستوياتهم التعليمية كنوا مؤيدين للحظر ملتزمين باجراءاته نتيجة خوفهم من تفاقم الازمة واضرارها.

ويتضح من الجدول (2)ان حوالي 99.5% من الفئة (ذات التعليم الفوق الجامعي) يرتدون الكمامة عند الخروج من المنزل مقابل حوالي 37.7% من الفئة (ذات مستوي تعليمي متوسط أو أقل) لا يرتدوا الكمامة وحوالي 59.3% من هذه الفئة يرتدوا الكمامة أحيانا ، وأكد اختبار مربع كاي أن هناك علاقة معنوية بين كل من متغير المستوي التعليمي والالتزام بارتداء الكمامة عند الخروج من المنزل حيث جاءت قيمة الدلالة (P – Value) أقل من 0.05.

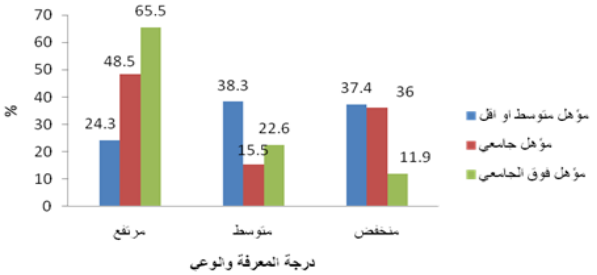

شكل. 5. نتائج قياس الحالة المعرفية بفيروس كورونا المستجد وفقا لمتغير المستوي التعليمي

المصدر: استمارات الاستبيان للدراسة عام 2020 م .

واثبت اختبار مربع كاي ان هناك علاقة معنوية بين كل من متغير المستوي التعليمي ودرجة الاهتمام بالتغذية السليمة لتقوية المناعة لمواجهة الفيروس حيث جاءت قيمة الدلالة (P – Value) أقل من 0.05 ، فاهتم حوالي 99.5% من الفئة (ذات التعليم الفوق الجامعي) بتقوية مناعتهم هم واسرهم في حين كان معدل الاهتمام أقل بالنسبة للفئة (ذات مستوي تعليمي متوسط أو أقل) وذلك لأن هذه الفئات ليس لديهم الوعي الكافي بالمرض ومدي خطورته ولا يدركوا كيفيةتجنب الاطعمة والسلوكيات الغذائية الخاطئة التي تقلل من المناعة فبذلك يكونوا اكثر عرضة للاصابة.

سادسا : سلوك المزارعين خلال فترة انتشار مرض كوفيد - 19 بعينة الدراسة الميدانية عام 2020 م :

بدراسة استطلاع رأي للمزارعين المتضررين من كورونا جدول (3) ، فتبين وجود مشكلات عديدة تواجه المزارعين من أبرزها حالة الحظر الصحي التي فرضت سواء الحظر الجزئي أو الكلي، منعتهم من الحركة والحصول على الموارد الزراعية التي يحتاجوها كالبذور والشتلات بالإضافة إلى المبيدات والسماد وهي مواد في غاية الضرورة لاستكمال العناصر الزراعية، وأوضح 60% من المزارعين أنهم لا يستطيعوا الحصول على تصاريح من أجل الحركة لجميع العمالة وبالتالي تضاعفت أجور العمال وأيضاً أصبح عددهم قليل وغير ذلك من التحديات، وأن حوالي 65% من المزارعين يواجهوها هي عرقلة في كثير من الإجراءات التي من خلالها تتوفر المواد اللازمة للزراعة، ويري أيضاً حوالي 45% من المزارعين يعانون عند نقل وتسويق الخضار والفواكه عبر سيارات النقل .

فقبل فترة قليلة من فرض حالة الحظر واجه المزارعين العاصفة التي أطلق عليها خبراء الطقس «التنين» والتي تمثلت بالرياح الشديدة والأمطار حيث أدت إلى إلحاق الضرر بكثير من المزارع والحقول التي قدرت بنحو 7 ملايين جنيه بالإضافة إلى خسائر «كورونا» ومع ذلك فإنهم يبذلون ما بوسعهم لتأمين الخضراوات والفواكه والعناية بها لتوفير الأمن الغذائي للمواطنين .

وإتضح أن حوالي 5% من المزارعين والعمال ملتزمون بارتداء الكمامات والتعقيم المستمر، والالتزام بكل التوصيات ولكن في المزارع الكبيرة فقط ، وحوالي 95% من المزارعين غير مهتمين بالاجراءات الوقائية ويرددون مقولة " خليها علي الله " ، ويري حوالي 67% من المزارعين أنه نتيجة حظر التجوال وقلة الحركة للمواطنين خوفاً من الاصابة بكورونا انخفض دخلهم وبالتالي ارتفع سعر العمالة علاوة على رفع أسعار المنتجات. وهذا سينعكس على المزارعين وعلى مصدر دخلهم الوحيد كماهو موضح بالشكل (6).

جدول 3. سلوك المزارعين خلال فترة انتشار مرض كوفيد - 19 بعينة الدراسة الميدانية عام 2020

البيان		التكرار النسبي ٪
هل قمت بالاستمرار في ممارسة النشاط رغم انتشار الوباء؟	استمرار في ممارسة النشاط (نعم)	100
	توقفوا عن ممارسة النشاط(لا)	-
	جملة	100
أهم المشاكل التي واجهتك خلال الأزمة؟	الحصول علي تصاريح لحركة العمالة وانتقالها	60
	توافر الموارد الزراعية	65
	نقل و تسويق الخضار والفاكهة	45
	الجملة	-
الالتزام باجراءات الحظر في المنزل؟	نعم	39
	لا	41
	عدم المعرفة بها	20
	الجملة	100
الالتزام بارتداء الكمامة وكافة الاجراءات الوقائية عند العمل ؟	نعم	5
	لا	85
	عدم المعرفة بها	10
	الجملة	100
اسعار مستلزمات الانتاج ؟	قل السعر	20
	زاد السعر	75
	السعر ثابت	5
	الجملة	100
اسعار المنتجات الزراعية؟	قل السعر	15
	زاد السعر	70
	السعر ثابت	15
	الجملة	100
انخفض الدخل الزراعي؟	نعم	67
	لا	33
	الجملة	100
ارتفاع اجور العمالة؟	نعم	77
	لا	23
	الجملة	100
هناك خسائر ناتجة عن جائحة كورونا أو عاصفة التنين؟	نعم	98
	لا	2
	الجملة	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية (مارس –ابريل 2020 م).

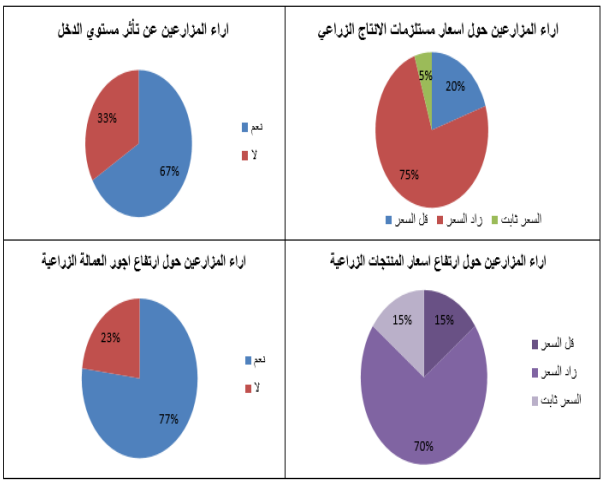

شكل .6. اراء المزارعين حول تأثر الأسعار والدخول الزراعية في ظل جائحة كورونا 2020 م

المصدر : استمارات الاستبيان الدراسة عام 2020 م .

سابعا : سلوك المستهلكين خلال فترة انتشار وباء كورونا (كوفيد -19) بعينة الدراسة الميدانية عام2020:

إن أكثر الجوانب التي برزت في الوقت الحالي التغيرات التي طرأت على سلوك المستهلكين، فبينما أدت الأوضاع الحالية إلى حالة من الذعر والتكالب على الشراء لدى البعض، فقد أبدى الكثيرون ترشيدًا كبيرًا في سلوكهم الاستهلاكي من خلال الوعي بشراء الضروريات والسلع التي يحتاجون إليها فقط. وبالنظر لمعظم الدراسات السابقة يتضح أن العوامل التي تدفع المستهلك إلى فرط الشراء هما نوعان النوع الأول يمثل عوامل ديموغرافية كالعمر والجنس والمستوى التعليمي ومستوى دخل الفرد. وهنا نجد أن دخل الفرد يشكل أقوى العوامل في هذا النوع إذ أن دخل الفرد يحتم عليه التفكير مليًا في اختياراته الشرائية التي يجب ألا تؤثر على غيرها من التزامات الفرد المالية. أما النوع الثاني فهو عوامل التأثير على السلوك الاستهلاكي وهي العنصر الإدراكي وفيه نجد أن إدراك الفرد للأزمة يختلف وفق نظرته الشخصية وتقييمه للوضع، أما العنصر العاطفي فهي كل ما يشعر به الفرد من عواطف إيجابية أو سلبية تأتي كنتيجة لإدراكه وبه يحدد السلوك في الشعور بعدم الأمان مما يدفع المستهلك إلى مزيد من الاستهلاك حتى الوصول إلى مرحلة من الأمان والاستقرار. فمن الملاحظ خلال انتشار جائحة كورونا كان هناك سلوكيات مختلفة لدى بعض المستهلكين، ومنهم من يسارعون إلى التسوق ويشترون الأغراض بإفراط خوفا من اختفائها أو وجود أوضاع تتطلب الحجر المنزلي، وفي المقابل وجدنا البعض لديه وعي كبير فلا يشتري إلا الأغراض الضرورية ويقضي وقتا قليلا في التسوق خوفا من التعرض للفيروس، وفئة أخري لم تغير الأزمة سلوكياتها حيث أنهم يشعرون ان الأزمة مؤقتة ، وهناك من اتجه سلوكهم للتسوق عبر الانترنت وهؤلاء تحول سلوكهم الشرائي من الاسواق والمحلات إلي التسوق عبر الانترنت حيث كان الاقبال علي الامدادات الطبية والمطهرات والكمامات والاقنعة وورق التواليت في المركز الأول ثم الأغذية والمعلبات والبقالة في المركز الثاني .

وبسؤال المبحوثين عن أهم الاثار الاقتصادية لفيروس كورونا التي تخص سلوكهم الانفاقي والاستهلاكي جدول (4) ،أتضح أن حوالي 78% منهم ازدادت معدلات النفقات الشهرية واستهلاكهم الشهري نتيجة الخوف من نقص السلع الغذائية ، فحوالي 89% منهم ازدادت معدلات انفاقهم علي شراء المطهرات والكمامات والمنظفات بينما 18% منهم لم تتأثر معدلات انفاقهم واستهلاكهم نتيجة محدودية الدخل،وحوالي 4% منهم قل استهلاكهم نتيجة فقدان عملهم، ويري حوالي 70% من المبحوثين أنخفاض في الدخل الفردي نتيجة الحظر الجزئي وقلة الحركة وعدم الاستقرار في العمل، ويري نحو 56% أنه يوجد زيادة في أسعار بعض السلع الغذائية وهناك بعض السلع غير موجودة بالسوق نتيجة نفاذ الكمية وقلة المعروض منها ، وأن حوالي 60% من مشتريات المستهلكين أصبحت عبر المواقع الالكترونية بنسبة 58 % من اجمالي المبحوثين، وذكر حوالي 70% من المبحوثين غير مستقرين بالعمل أو فقدوا عملهم اليومي نتيجة جائحة كورونا.

جدول 4. سلوك المستهلكين خلال فترة انتشار وباء كورونا (كوفيد -19) بعينة الدراسة الميدانية عام 2020

المتغيرات	التكرار النسبي٪	المتغيرات	التكرار النسبي٪
الاستهلاك الفردي	1- قل 4	اسعار السلع الغذائية	1- زادت اسعارها 56
	2- ثابت 18		2- اسعارها ثابتة 30
	3- زاد 78		1- انخفضت اسعارها 14
الانفاق الشهري	1- قل -	السلع التي زاد استهلاكها	1- دواجن، اسماك، اللحوم ، بيض 30
	2- ثابت 22		2- زيت ، سكر، أرز ، مكرونة.... 35
	3- زاد 78		3- المطهرات ،المنظفات ، الكمامات 89
الدخل الفردي	3- زادت -	سلوك المستهلك في حالة انتشار الوباء	1- زيادة الاستهلاك للسلع الغذائية 56
	4- ثابتة 30		2- زيادة الانفاق الشهري 78
	5- انخفضت 70		3- الشراء عبر المواقع الالكترونية 58

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية (مارس – ابريل 2020 م).

ثامناً : السياسات المقترحة للتعامل مع أزمة كوروناوالخروج من إجراءات التحوط والوصول لمرحلة التعافي:

أن الوعى هى السلاح الوحيد للتصدي لهذا الأمر، فالتهاون يعني تفشي الأزمة ، ومنذ ظهور الفيروس في منتصف فبرايروالحكومة اتخذت حزمة من الإجراءات على مدار الفترة السابقة، فى جميع التخصصات بهدف منع تفشي الفيروس فى المجتمع، ويبقى المواطنين هم العامل الرئيسى فى ضمان نجاح هذه الخطوات جميعها، وذلك من خلال ترجمتها على أرض الواقع، والالتزام بها والحس على تنفيذها، والحرص على التباعد الاجتماعى وارتداء الكمامة وأدوات التعقيم الشخصية ، لذلك يجب أن نراعي الأتي:

1- تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية اللازمة لاحتواء الأزمة لأكثر الفئات تضرراً واستكمال خطة التنمية المستدامة. وذلك بتدشين مزيد من حملات التوعية للمواطنين، وبثها فى مختلف وسائل الإعلام، وتدشين حملات توعية أيضا عبر مواقع التواصل الاجتماعى، وإرسال رسائل نصية عبر الهواتف المحمولة للتوعية بمخاطر هذا الفيروس، وكيفية الوقاية منه، وعدم التهاون فى التعامل
2- دفع هيكل الإنتاج وتشديد الرقابة لمنع استغلال الظروف الراهنة في احتكار بعض السلع الاستراتيجية والمواد الطبية وحجبها عن التداول بقصد إعادة بيعها بالسوق السوداء لتحقيق أرباح غير مشروعة.
3- الحفاظ على أداء سلاسل القيمة الغذائية لتجنب حدوث أي نقص غذائي وذلك بالحفاظ على العناصر اللوجستية بالغة الأهمية في سلسة القيمة الغذائية
4- ينبغي أن تسترشد عمليات وضع السياسات واتخاذ الإجراءات حاليًا بالدروس المُستفادة من الأزمات السابقة، مثل ظاهرة تفشي مرض فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا والأزمة المالية 2007 -2008 وغيرها من الأزمات؛ حيث أن هذه الأزمات تسلط الضوء على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وتوقع الآثار الجانبية لجائحة كوفيد – 19، وذلك بوضع تدابير السياسة المناسبة، ومواصلة التدخلات الإنسانية المعنية بالأمن الغذائي وتوسيع نطاقها، وحماية سبل كسب العيش ووصول الفئات السكانية الأكثر عرضةً للأخطار إلى الغذاء ولا سيما قاطني المناطق التي تواجه أزمات غذاء.
5- الاهتمام بالتصنيع المحلي لكافة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغروتشجيعها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مستلزمات الانتاج اللازمة لتشغيل كافة القطاعات الأخري مثل تصنيع الكمامات محليا لتغطية الفجوة الاستهلاكية الكبيرة وعدم توافرها.
6- الاهتمام بتطوير آلية منظومة التسويق الالكتروني لتحقيق التباعد الاجتماعي ومنع الاختلاط في الأسواق.

المراجع

بيانات هيئة قناة السويس2020 .

تصنيفات فيتش. تقارير التصنيف الائتماني https:// www youm. 7.com/story/2020/4/18

تقارير البنك الدولي2020

تقارير وزارة التخطيط 2020

تقارير البنك الدولي. بوابة بيانات الترحيل

تقارير البنك المركزى المصري2020

تقرير الغرفة التجارية الأمريكية مارس 2020

تقرير الجهاز المركزي للتعبئةالعامةوالإحصاءفي مصر

سعد زكي نصار (دكتور) ، وأخرون ، تحليل أثارأزمة كورونا على الأمن الغذائي المصرى والسياسات والإجراءات المقترحة للتعامل مع تداعياتها ،(ورقةسياسات)،ابريل 2020.

المركزالمصري للدراسات الاقتصادية-(The Egyptian Center for Economic Studies (ECES – آراء حول الأزمة: التأثيرعلي تحويلات المصريين في الخارج مارس2020

منظمةالأغذيةوالزراعة (F.A.O)

مؤتمرالأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)تحديث تقريرالتجارة والتنمية. مارس 2020

الموقع الرسمي للحكومة المصرية.

https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={6C51BD9C-502C-4256-BE0E-A1B72C32B2DB}&file=External%20Sector%20Data%20276.xlsx&action=default

https://www.egypttoday.com/Article/3/83316/In-depth-look-at-Egypt%E2%80%99s-economic-sectors-amid-COVID-19, Apr. 4, 2020.

https://www.youm7.com

Johan, S .,WILL COVID-19 CAUSE ANOTHER FOOD CRISISAN EARLY REVIEWApril 28, 2020, the International Food Policy Research Institute.

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي ، نشرة الميزان الغذائي ، قطاع الشئون الاقتصادية ،2018 .

American Chamber of Commerce in Egypt 2020 (AmCham Egypt).

Breisinger, c., Abdelatif, A., Raouf, M. and Wiebelt, M. 2020. COVID-19 and the Egyptian economy Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances. . INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE. The Middle East and North Africa Regional Program .

https://www.almasryalyoum.com/news/details/1971300

An Economic and Social Study of The Most Important Negative Impacts of Corona Virus (Covid-19) Pandemic on The Egyptian Economy and Agricultural Sector in Egypt

Fatma A. M. Al-Bateh*

Agricultural economics - Benha University

ABSTRACT

The global situation of the impact of the Coronavirus has reached a state unprecedented in recent history; As it became the biggest challenge facing all of humanity, and a challenge to the progress of the wheel of production as it affected the global economy. Governments, companies, families, financial markets and economic sectors have been hit hard by the disruptions caused by the spread of the virus. The performance of financial markets and most other economic sectors declined. The outbreak of the new Corona virus (Covid 19) is a serious global problem, since December 2019 and the whole world has been suffering from the economic, social and political damages of this pandemic, so it was necessary to study the economic effects of the new Corona virus on the Egyptian economy and its various sectors. The study aims to analyze the effects of the Corona pandemic on the Egyptian economy and its various sectors in the short and long term, and to know the potential effects of the Corona epidemic on food security in its various axes and its impact on poverty levels in Egypt. Global health spending has increased as a result of the virus outbreak. The increasing demand for surgical masks, disinfectants, ethyl alcohol and ethanol in Egypt has led to a significant increase in prices and dwindling supplies, bringing the total spending on the sector to about 27.5 billion pounds during the 2019/2020 fiscal year. When conducting an opinion poll of farmers affected by Corona, it was found that there are many problems facing farmers, the most prominent of which is the state of health ban and access to the agricultural resources they need such as seeds and seedlings in addition to pesticides and fertilizers, and 60% of farmers indicated that they cannot obtain permits for the movement of all workers and thus The wages of workers have doubled, and their number has also become few and other challenges. About 65% of farmers face them being obstructed in many procedures through which the materials needed for farming are available, and about 45% of farmers suffer when transporting and marketing vegetables and fruits via transport vehicles. By asking the respondents about the most important economic effects of the Coronavirus that relate to their spending and consumption behavior, it became clear that about 78% of them increased rates of monthly expenditures and their monthly consumption as a result of fear of shortage of food commodities. Their spending and consumption rates are affected by limited income, and about 4% of them have decreased consumption due to losing their work, and about 70% of the respondents see a decrease in individual income as a result of partial prohibitions, lack of movement and instability at work, and about 56% believe that there is an increase in the prices of some food commodities There are some commodities that are not in the market as a result of the depletion of quantity and the lack of supply of them, and that about 60% of consumer purchases are made through websites, with 58% of the total respondents, and about 70% of the respondents stated that they are not stable at work or have lost their daily work as a result of the Corona pandemic.

***Keywords*:** Economic impacts - Corona pandemic - Social effects - Consumer spending behavior - Demand for food commodities -Precautionary measures.

---

[i] **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) تحديث تقرير التجارة والتنمية. مارس 2020**

[ii] **وكالة-ستاندرد-آند-بورز-للتصنيف-الائتمانى-لمصر https://www.youm7.com/story/2020/4/18**

[iii] **المركز المصري للدراسات الاقتصادية- The *Egyptian Center for Economic Studies (ECES)* - آراء حول الأزمة: التأثير على تحويلات المصريين في الخارج.مارس2020**

[iv] **بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء**

[v] **بيانات هيئة قناة السويس2020 .**

[1] **المركز المصري للدراسات الاقتصادية- The *Egyptian Center for Economic Studies (ECES)* - آراء حول الأزمة: التأثير على تحويلات المصريين في الخارج.مارس2020**

[vii] **تقرير الغرفة التجارية الأمريكية مارس 2020.**

[viii] **تقارير البنك المركزى المصري2020**

[ix] **البنك المركزي المصري2020**

[x] **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء**

[xi] **https://www.youm7.com**